«التربية» تطلق برنامجاً لتعزيز التعليم الجامع في المدارس

رام الله- الحياة الجديدة- أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي، من خلال الإدارة العامة للتربية الخاصة والإدارة العامة للتعليم المدرسي، تدريبا نوعيا في إطار برنامج «تعزيز التعليم الجامع في المدارس الفلسطينية»، بمشاركة 80 مدربا ومدربة من الكوادر المتخصصة؛ بهدف تعزيز قدراتهم وتزويدهم بالمعارف والكفايات اللازمة لتطبيق ممارسات التعليم الجامع ونقلها إلى المعلمين والمعلمات من خلال تدريب (2000) معلم /ة في (102) في مدارس الوزارة.

وأوضحت التربية في بيان، أمس الثلاثاء، أن هذا التدريب الذي يُعقد وجاهيا وافتراضيا، يُعقد من خلال مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، ضمن مشروع «التعليم في حالات الطوارئ ودعم التعافي المبكر للأطفال في قطاع غزة والضفة الغربية»، بالشراكة والدعم من منظمة (اليونسكو) ومؤسسة إنقاذ الطفل وبدعم من صندوق التعليم لا ينتظر.

وتحدث الوكيل المساعد للشؤون التعليمية أيوب عليان عن أهمية تعزيز قدرات الكوادر التعليمية وتطوير الممارسات التي تُسهم في تقديم الخدمات التعليمية بصورة عادلة لجميع الطلبة، لا سيما في ظل حالات الطوارئ وما يترتب عليها من تبعات وآثار نفسية واجتماعية، بما يعزز قدرة المعلمين والمعلمات على الاستجابة لاحتياجات الطلبة وتنفيذ التدخلات الملائمة، وتوفير تعليم يستجيب لاحتياجات جميع الطلبة في ظل التحديات التي يواجهها قطاع التعليم.

من جانبها، أشارت مسؤولة وحدة التعليم في مكتب اليونسكو سارة عطار إلى أهمية الشراكة في دعم التعليم الجامع وبناء قدرات العاملين في القطاع التعليمي، مؤكدة أن المعلمين والمعلمات يمثلون إحدى نقاط التركيز الأساسية لليونسكو، باعتبارهم ركيزة أساسية في المجتمع، إضافة إلى دورهم المحوري في العملية التعليمية التعلمية، مشيرة إلى أن البرنامج يبني على التجارب السابقة والنتائج والأثر الذي حققه مشروع التعليم الجامع، بما يسهم في ترسيخ ممارسات تعليمية دامجة ومستدامة داخل المدارس.

بدوره، أكد مدير مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت أسامة ميمي أهمية دور المركز في تطوير قدرات العاملين في القطاع التعليمي وتقديم برامج تدريبية تستجيب للاحتياجات الوطنية، وتعزز قدرة المؤسسات التعليمية على التعامل مع التحديات الراهنة، موضحاً أن البرنامج يأتي في إطار تهيئة المدارس لتكون بيئات تعليمية تعلمية مناسبة لجميع الطلبة على اختلاف احتياجاتهم، وتوفير بيئة داعمة تساعدهم على التعلم والمشاركة والاستفادة من العملية التعليمية.

ويتضمن البرنامج التدريبي مجموعة من المحاور المتخصصة في التعليم الجامع ومبادئه وممارساته، بما يشمل التعرف إلى الأطر والسياسات الناظمة له، وتعزيز الاتجاهات والمواقف الداعمة للتعليم الجامع، إلى جانب تطوير مهارات الرصد الأولي للطلبة الأكثر احتياجا للدعم، ومنهجيات الاستجابة للتدخل والدعم التربوي المتدرج، مع التركيز على الممارسات العملية التي يمكن توظيفها في البيئة المدرسية.

يشار إلى أن هذا التدريب يأتي استكمالاً للشراكة بين الوزارة ومنظمة اليونسكو ومركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت، التي أثمرت خلال تنفيذ برنامج التعليم الجامع للأعوام 2020–2022 عن تطوير الدليل الوطني للتعليم الجامع، إلى جانب بناء قدرات المعلمين والمعلمات ومديري المدارس ومديراتها والمشرفين والمشرفات التربويين.

مؤتمر في بيت لحم يوصي بتوحيد الجهود لمواجهة المخدرات

بيت لحم- وفا- أوصى مشاركون في مؤتمر «مسؤوليتنا الوطنية في مواجهة ظاهرة المخدرات»، الذي نظمته الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيالارا»، بالشراكة مع محافظة بيت لحم، أمس الثلاثاء، بتكثيف الحملات التوعوية الميدانية والرقمية، وتوحيد الجهود بين المؤسسات الرسمية والأهلية والشبابية، لحماية النسيج الوطني من هذه الآفة.

كما أوصى المشاركون بإشراك الشباب بشكل فاعل في صنع القرار المحلي، وتوفير بدائل تنموية وترفيهية لتفريغ طاقاتهم، معتبرين أن الوعي الوقائي والتربوي يشكل خط الدفاع الأول، إلى جانب الإجراءات الأمنية والقانونية.

وحضر المؤتمر عدد من الشخصيات الرسمية والأمنية والدينية، وممثلون عن المؤسسات المحلية، إلى جانب شبان وناشطين مجتمعيين.

وأكد مدير عام محافظة بيت لحم فؤاد سالم، في كلمة ألقاها نيابة عن المحافظ، أهمية تضافر الجهود الوطنية والمؤسسية للتصدي للآفات الاجتماعية التي تهدد المجتمع، مشددا على دعم المحافظة الكامل للمبادرات التي تعزز الأمن المجتمعي وتحمي جيل المستقبل.

من جهتها، أكدت المديرة العامة لـ«بيالارا» هانية البيطار أن المؤتمر يأتي تجسيدا لدور الهيئة في تمكين الشباب وتسليط الضوء على القضايا الملحة، مشددة على أن إشراك الشباب والإعلام في مواجهة المخدرات يشكل ركيزة أساسية لخلق بيئة مجتمعية واقية ومحصنة.

واعتبرت البيطار أن قضية المخدرات تمثل هما وطنيا وآفة تستدعي ضرورة التصدي لها.

بدوره، أشار رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس المطران عطاالله حنا إلى أن حماية الشباب من هذه المخاطر مسؤولية أخلاقية ووطنية جماعية، تتطلب تعزيز القيم الروحية والمجتمعية، ونبذ كل ما يفسد أمن المجتمع.

وشدد الداعية والمفكر الإسلامي ماجد صقر، في مداخلته، على أن مواجهة آفة المخدرات أمانة شرعية ومجتمعية، مؤكدا أن تحصين الشباب يبدأ من تعزيز الوازع الديني والأخلاقي، وتقديم حلول عملية وفهم عميق لتحديات العصر التي تدفع الشباب نحو الانحراف.

من جانبه، استعرض مدير إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية العميد حازم أبو فرحة الجهود الأمنية المبذولة في ملاحقة مروجي هذه الآفة، مؤكدا أهمية الشراكة المجتمعية والوعي الوقائي باعتبارهما خط الدفاع الأول إلى جانب الإجراءات القانونية.

وشهد المؤتمر نقاشات عبر جلستين حواريتين؛ تناولت الأولى واقع انتشار المخدرات وانعكاساتها الاجتماعية، بمشاركة إدارة مكافحة المخدرات، والقضاء الفلسطيني، ومديرية التربية والتعليم في بيت لحم، وتلفزيون فلسطين.

وخُصصت الجلسة الثانية لمناقشة دور الشباب والهيئات المحلية في مواجهة هذه الظاهرة، بمشاركة ممثلين عن البلديات والمجالس القروية ونشطاء شبابيين، بحثوا سبل دمج الشباب في صنع القرار وتفعيل دورهم كشركاء في حماية المجتمع.

تتمات

الرئيس يصل

التي تجري بين الرئيسين والبلدين الشقيقين، في ظل ما يجمعهما من روابط وعلاقات تاريخية واهمية تعزيزها، وبحث آخر المستجدات في فلسطين والمنطقة.

ويرافق الرئيس في هذه الزيارة وفد رفيع المستوى، يضم عضو اللجنة التنفيذية زياد أبو عمرو وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رئيس جهاز المخابرات اللواء ماجد فرج، ومستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي وقاضي قضاة فلسطين محمود الهباش.

إصابات واعتقالات

طالت 25 مواطنا على الأقل من الضفة بينهم 11 من محافظة جنين وثلاثة عمال من لجنة إعمار البلدة القديمة من الخليل، واحتجزت رئيس بلدية الخليل يوسف الجعبري خلال عملهم ومتابعتهم المشاريع في حارة جابر.

وفجرت قوات الاحتلال منزل الشهيد فاروق رمضان في قرية تل جنوب غرب نابلس، ومنزل المواطن إبراهيم مفلح الأتيمين وردمت بئر مياه في بادية يطا جنوب الخليل. كما هدمت 12 مخزنا تجاريا على مدخل قرية عنزا جنوب جنين، ومنشأة زراعية في يرزا شرق طوباس، وسلمت إخطارات بهدم مدرسة خلة الضبع، وعدد من المساكن والمزارع في مسافر يطا، واقتحمت مدينة نابلس، وبلدتي الدوحة غرب بيت لحم وطمون جنوب طوباس، وواصلت لليوم الثاني على التوالي تجريف أراضي المواطنين لإقامة موقع عسكري وشق طريق استيطاني بين قباطية وقرية مركة المجاورة، جنوب جنين.

واعتدى مستوطنون على خط ناقل للمياه في الرأس الأحمر جنوب شرق طوباس والذي يغذي المحاصيل الزراعية والعائلات ما تسبب بانقطاع المياه عن نحو 30 عائلة من مربي الماشية، ونحو 8 آلاف دونم من الأراضي المزروعة بالمحاصيل المروية. واقتحم مستوطنون قرى عورتا وأوصرين، وصرة جنوب نابلس.

وأعلنت مصادر طبية أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على قطاع غزة إلى 73,387 شهيدا، و174,257 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأوضحت أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية شهيد، إضافة إلى مصاب.

وبينت أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 1,259، والإصابات إلى 4.146، بينما بلغ إجمالي حالات الانتشال 807، موضحة أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

مركزية «فتح»

وأكدت اللجنة أن الانتخابات العامة تشكل استحقاقا وطنيا وديمقراطيا هاما، فيما ناقشت الخطط والبرامج اللازمة لضمان نجاحها، وسبل حشد الطاقات والجهود التنظيمية والجماهيرية لإنجاح هذا الاستحقاق، بما يعزز النهج الديمقراطي، ويكرس الشراكة الوطنية، ويجدد حيوية النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته.

ودعت اللجنة مختلف الأطر والهيئات التنظيمية للحركة إلى رفع مستوى الجاهزية، واستنهاض الطاقات والكوادر والفعاليات الوطنية والجماهيرية، والعمل بروح المسؤولية الوطنية والتنظيمية لإنجاح العملية الانتخابية، باعتبارها محطة أساسية في مسار تعزيز المؤسسات الوطنية وترسيخ الإرادة الشعبية.

وفي الشأن السياسي والميداني، ناقشت اللجنة المركزية التطورات المتسارعة على الأرض، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي وتصعيد سياسة القتل والتهجير والاستيطان، وتصاعد إرهاب المستوطنين واعتداءاتهم بحق أبناء شعبنا في مختلف المحافظات، وما يرافق ذلك من محاولات لفرض وقائع جديدة على الأرض وتقويض مقومات صمود شعبنا ووجوده الوطني.

كما بحثت اللجنة آخر تطورات الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل استمرار الحرب على أبناء شعبنا، وناقشت سبل تخفيف معاناة المواطنين، إضافة إلى استعراض جملة الانتهاكات بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية والحالة الاجتماعية والاقتصادية لأهلنا في مدينة القدس.

وحيت اللجنة المركزية صمود أبناء شعبنا وثباتهم في وجه آلة القتل والتهجير والإرهاب الذي يمارسه الاحتلال بأيادي مستوطنيه، مؤكدة أن هذا الصمود يشكل خط الدفاع الأول عن الأرض والوجود والحقوق الوطنية الفلسطينية.

وشددت على ضرورة تعزيز صمود المواطنين ودعمهم، لا سيما في القرى والمخيمات والمدن المستهدفة، وتكثيف الجهد الوطني والمؤسساتي في مواجهة اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، مؤكدة أن شعبنا سيواصل تمسكه بأرضه وحقوقه الوطنية، ولن تنجح سياسات الاحتلال في كسر إرادته أو دفعه إلى الرحيل عن أرضه.

وفي الشأن التنظيمي، ناقشت اللجنة المركزية عددا من القضايا والملفات التنظيمية المتعلقة بعمل الحركة وأطرها وهيئاتها المختلفة، وسبل تعزيز الانضباط والفاعلية التنظيمية، وتفعيل دور الأطر الحركية، ورفع مستوى جاهزيتها وقدرتها على القيام بواجباتها الوطنية والتنظيمية، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة والتحديات التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني.

مجلس الوزراء

وصول المساعدات والاحتياجات الأساسية إلى أهلنا في قطاع غزة، في ظل التقارير الدولية التي تحذر من استمرار النقص الحاد فيها، وتفاقم معاناة النازحين، ولا سيما المقيمين في الخيام، بفعل موجات الحر والنزوح المتكرر.

وأكد مجلس الوزراء أهمية النداء العاجل الذي وجهته وزارتا التنمية الاجتماعية والإغاثة، الاثنين، إلى المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية والإنسانية والجهات المانحة، لدعم آلاف الأسر التي فقدت مصادر دخلها وأصولها الإنتاجية، خصوصا العاملة في المشاريع الصغيرة والمهن والحرف والعمل المستقل، بما يسهم في دعم التعافي واستعادة مصادر الدخل ويعزز قدرة الأسر على الاعتماد على ذاتها والصمود في مواجهة تداعيات الأزمة.

وصادق المجلس على توصيات اللجنة المختصة بمراجعة التشريعات الناظمة لعمل وزارة النقل والمواصلات ودراستها، وعلى تجديد التعاقد مع مكاتب محاماة وخدمات قانونية، لتعزيز الدفاع القانوني عن أهلنا في محافظة القدس، وعلى توصيات لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة، ومنها ما يتعلق بنظام الشراء الإلكتروني في المؤسسات الحكومية، الذي ناقشه المجلس بالقراءة الأولى بما يضمن تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص. كما اعتمد المجلس مذكرة التفاهم بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا في تركيا ووزارة الصناعة في فلسطين بشأن التعاون في المجال الصناعي.

«السلام الآن»

وأشارت إلى أن إسرائيل أقامت خلال عامين ونصف العام نحو 23 بؤرة استيطانية في مناطق «ب»، معتبرة أن هذه السياسة تفرض وقائع ميدانية جديدة وتخلق «ضما غير معلن» للضفة الغربية.

وأضافت أن نقل الصلاحيات المتعلقة بإدارة الأراضي والتخطيط والبناء إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، بالتزامن مع إقامة مستوطنات وبؤر جديدة، يمثل تجاوزا لترتيبات اتفاق أوسلو. وبموجب تلك الترتيبات، تخضع مناطق «أ» لسيطرة فلسطينية مدنية وأمنية، فيما تتمتع السلطة بصلاحيات مدنية في مناطق «ب»، بينما تقع مناطق «ج» تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

بدوره، رفض وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش اتهامات «السلام الآن»، مدعيا: «أن ما تصفه الحركة بضم الضفة يمثل بالنسبة إلى الحكومة «مسعى لإقامة منطقة أمنية».

وتذرع «أن الإجراءات الحالية تهدف إلى «تصحيح أخطاء استمرت 30 عاما» معربا عن فخره بما وصفه بـ»ثورة الاستيطان» التي يقودها».

وقال: «نعمل لمنع إقامة دولة إرهاب فلسطينية داخل إسرائيل، وما يجري هو البداية فقط» حسب تعبيره، مشددا على «خطط الحكومة الإسرائيلية لتعزيز الوجود الاستيطاني وتوسيع السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية.»

وتأتي هذه التصريحات في ظل تسارع التوسع الاستيطاني، ولا سيما في شمال الضفة المحتلة، حيث رصدت خلال الأشهر الأخيرة بؤر جديدة، ومخططات لتوسيع المستوطنات، وأوامر بالاستيلاء على أراض فلسطينية في محافظتي جنين وطوباس.

وفي السياق، قدمت ثلاث جمعيات حقوقية ومحلية التماسا إلى المحكمة الإدارية الإسرائيلية في القدس، للطعن في مخطط استيطاني يقضي بإقامة مدرسة دينية يهودية وسكن داخلي في قلب حي الشيخ جراح، على أرض فلسطينية خاصة صادرتها سلطات الاحتلال بذريعة تخصيصها لمرفق عام يخدم سكان المنطقة.

وقدمت الالتماس جمعيات «عير عميم» و»رفاه سكان الشيخ جراح» و»نساء أم ليسون»، بالتوازي مع طلب إصدار أمر احترازي يمنع نشر المخطط ومنحه الصفة القانونية إلى حين صدور قرار المحكمة.

ويستهدف المخطط إقامة مدرسة دينية تابعة لمؤسسة «أور سمياح»، إلى جانب سكن داخلي، رغم أن الأرض التي سيقام عليها المشروع صودرت من ملكية فلسطينية خاصة على أساس استخدامها لخدمة احتياجات عامة لسكان المنطقة.

وحسب الالتماس، وافقت مؤسسات التخطيط الإسرائيلية على تخصيص الأرض للمشروع الديني، رغم أن المدرسة والسكن الداخلي موجهان أساسا إلى طلاب يأتون من خارج إسرائيل، ولا يلبيان الاحتياجات العامة لسكان الحي الذين صودرت الأرض أصلا بذريعة خدمتهم.

وأكد مقدمو الالتماس أن القرار اتخذ رغم النقص الحاد في المباني العامة في القدس الشرقية، وهو نقص تعترف به مؤسسات التخطيط الإسرائيلية نفسها.

وأشار الالتماس أيضا إلى أن دراسة مهنية أعدت بطلب من اللجنة اللوائية، وفي إطار النظر في المخطط نفسه، خلصت إلى وجود نقص كبير في المباني العامة داخل حي الشيخ جراح.

ويرى مقدمو الالتماس أنه في ظل هذه المعطيات «لا يوجد أي مبرر لتحويل أرض خصصت أصلا لخدمة سكان المنطقة إلى مؤسسة لا تلبي احتياجاتهم».

وأكدوا أن قرار اللجنة اللوائية «يخالف الغاية التي خصصت الأرض من أجلها في المخطط الهيكلي، ولا ينسجم مع الاحتياجات العامة التي رصدت الأرض لخدمتها»، معتبرين أنه لا يستوفي كذلك معايير المعقولية المنصوص عليها في القانون.

وطالبت الجمعيات المحكمة بإصدار أمر احترازي يمنع نشر المخطط إلى حين حسم الالتماس، محذرة من أن دخوله حيز التنفيذ قد يفرض أمرا واقعا ويحد من إمكانية توفير حماية قضائية فعالة لاحقا إذا قررت المحكمة قبوله.

وقال الباحث في جمعية «عير عميم»، أفيف تترسكي: «منذ عقود، تحاول الجمعيات الاستيطانية الاستيلاء على منازل عشرات العائلات الفلسطينية في الشيخ جراح». وأضاف أن «مشروع المدرسة الدينية جزء من مجمل السياسات التي تهدد سكان الحي»، معتبرا أنه «يجسد الطريقة التي تعمل بها الدولة، بالتنسيق مع المنظمات الاستيطانية، على نقل الممتلكات الفلسطينية في الشيخ جراح إلى أيدي المستوطنين».

الصحة العالمية

ظل استمرار الصعوبات المتعلقة بها، ونداءات العديد من المرضى للحصول على المساعدة لتلقي العلاج.

وذكر ياساريفيتش، أنه تم إجلاء 12 ألفا و913 مريضا من غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بينهم 6 آلاف و186 طفلا. وأضاف أنه تم إجلاء 16 ألف مرافق مع المرضى من القطاع منذ ذلك التاريخ.

وأكد أن عمليات الإجلاء الطبي تُجرى 3 إلى 4 مرات أسبوعيا، مضيفا: «خلال الأسبوع الماضي، بين 2 و8 آب/ أغسطس، تم إجلاء 101 مريض و164 مرافقا، ولا يزال آلاف المرضى ينتظرون الإجلاء الطبي».

الاحتلال يجدد

وشددت دار الافتاء على أن الشيخ حسين من أبرز المراجع الدينية في القدس، وأن ما يتعرض له يشكل تعديا على علماء الأمة الإسلامية بأكملها، وأن سلطات الاحتلال تهدف من هذه الممارسات إلى إفراغ القدس من أهلها الفلسطينيين.

ويأتي قرار الإبعاد الجديد في إطار سياسة الاحتلال المستمرة لاستهداف الشخصيات الدينية في القدس، ومحاولة تقييد الخطاب الديني داخل المسجد الأقصى.

يذكر أن الشيخ حسين تعرض خلال السنوات الماضية لسلسلة من المضايقات وقرارات الإبعاد والاستدعاءات الأمنية.

لجنة الانتخابات

التي تضمنها ذلك التعديل، وفي مقدمتها تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٪33 في القوائم المترشحة، واعتماد نسبة حسم ٪1، والإبقاء على شرط الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وبرنامجها السياسي والوطني وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، إضافة إلى تخفيض سن الترشح لعضوية المجلس التشريعي إلى 23 عاما.

وأضافت اللجنة أن القرار بقانون تضمن عددا من التعديلات التقنية التي جاءت بناء على طلبها، أبرزها توضيح شرط الترشح لمنصب رئيس دولة فلسطين فيما يتعلق بتوقيع ممثل الحزب على طلب الترشح بالنسبة للمرشحين عن الأحزاب فقط وليس عن المرشحين المستقلين، وتثبيت الإجراءات الخاصة بقطاع غزة على غرار الإجراءات المعتمدة في مدينة القدس، واستحداث فترة مدتها ثلاثة أيام لتصويب طلبات الترشح قبل البت فيها.

كما شملت التعديلات توضيح الإجراءات المتعلقة بالنتائج الأولية والنتائج النهائية والطعن فيها، وحظر الترشح المتزامن لمنصب الرئيس وعضوية المجلس التشريعي، ومنح لجنة الانتخابات صلاحية وضع الضوابط الخاصة باقتراع الناخبين الأميين وذوي الإعاقة، ومعالجة آلية تدقيق وإعلان النتائج بين المقر المركزي ومكاتب المناطق الانتخابية، إضافة إلى اعتماد سجل الناخبين ذاته في حال إجراء انتخابات متتالية، شريطة ألا يتجاوز عمر السجل النهائي ثلاثة أشهر.

وأكدت اللجنة أنها ماضية في تنفيذ مراحل العملية الانتخابية وفق المدد القانونية المقررة، مشيرة إلى أن مرحلة التسجيل الميداني للناخبين ستنطلق يوم السبت المقبل 15 آب وتستمر لمدة خمسة أيام، بالتوازي مع استمرار التسجيل الإلكتروني عبر موقع اللجنة، وذلك استعدادا للانتخابات التشريعية المقررة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر